

Distr.: General
22 December 2005
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الستون



الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة التاسعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠
الرئيس: السيد بوتاجيرا (أوغندا)

المحتويات

البند ٦٤ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

البند ٦٨ من جدول الأعمال: قضايا الشعوب الأصلية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing
Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

05-55952 (A)



افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠.

البند ٦٤ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

(A/C.3/60/L.12, L.13, L.14, L.15, L.16 and L.17)

مشروع القرار A/C.3/60/L.12: دراسة متعمقة بشأن جميع أشكال العنف ضد المرأة

مشروع القرار. وقال إنه يبرز التطورات الأخيرة المتعلقة بصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومحو التمييز الحالي لتلك الوكالة. وأضاف أن ثمة مشاورات غير رسمية ما زالت جارية، وربما يمكن تقديم نص مشروع قرار منقح في الوقت المناسب. وأعرب كذلك عن أمله في أن تعتمد اللجنة مشروع القرار بتوافق الآراء.

٤- وقال إن تايلند، وتيمور ليشتي، ومالي، ونيوزيلندا، وبنما، ومنغوليا، وبوركينا فاسو أبدت رغبتها في الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار.

مشروع القرار A/C.3/60/L.14: تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية

٥- السيدة إختيسيتيغ (منغوليا): قدمت مشروع القرار فقالت إنه يدعو الدول الأعضاء إلى تعبئة الموارد اللازمة لزيادة وصول المرأة إلى ملكية الأرض، والعناية الصحية، والخدمات المالية، وعمليات اتخاذ القرارات. وأضافت أنه وصلت اقتراحات وتغييرات لمشروع القرار وأن المشاورات جارية في شأنها. وسيقدم مشروع قرار منقح في الوقت المناسب.

٦- وقالت إنه بالإضافة إلى إكوادور، وبوركينا فاسو، وتايلند، وتوغو، وتيمور-ليشتي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسنغال، وشيلي، وغانا، والفلبين، وماليزيا، ومدغشقر، والمغرب، وملاوي، والنيجر، ونيجيريا، وهاتي، أعربت البلدان التالية عن رغبتها في الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار: كوستا ريكا، ناميبيا، بوليفيا، المكسيك، موزامبيق، زمبابوي، كولومبيا، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، كينيا.

١- السيد بيرتو (فرنسا): تكلم باسم هولندا وأكثر من ستين بلداً آخر اشتركت في تقديم مشروع القرار، فقدم مشروع القرار، وأوضح أن أهدافه الرئيسية الأربعة هي: بيان الالتزام السياسي للدول الأعضاء؛ وتأكيد أن منظومة الأمم المتحدة بأسرها يجب أن تتعاون على إجراء هذه الدراسة؛ وحث الدول الأعضاء على المساهمة في تمويل هذه الدراسة؛ وتأيد تأخير تسليم التقرير ذي الصلة إلى الجمعية العامة سنة واحدة. وأشار إلى أن نص مشروع القرار نُقحَ بإضافة عبارة "ولفت الانتباه إليها، وأينما أمكن، لتوسيع فرص المساهمة في إعدادها ومتابعتها" في آخر الفقرة ٥؛ وعبارة "وتقدم معلومات مستكملة، حسب الاقتضاء، إلى الأمين العام عن القضايا التي ستشملها الدراسة" في آخر الفقرة ٦.

٢- وقال إن الأرجنتين، وأوروغواي، والبوسنة والهرسك، جامايكا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وشيلي، وفنزويلا، وموزامبيق قد أبدت رغبتها في المشاركة في تقديم مشروع القرار.

مشروع القرار A/C.3/60/L.13 صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

٣- السيد حياصات (الأردن): تكلم باسم كندا، والمكسيك، والنيجر، وغواتيمالا، وسلوفينيا أيضاً، فقدم

مشروع القرار A/C.3/60/L.17: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

١١ - السيدة ميرتشانت (النرويج): قدمت مشروع القرار بصيغته المنقحة شفويًا، وقالت إن مقصده الرئيسي هو الإذن للجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بعقد دورات إضافية في السنتين القادمتين وبالاجتماع في أفرقة عاملة متوازية، على أساس مؤقت، بغية تعزيز قدرتها على النهوض بجميع أعباء مسؤولياتها. وتضمنت تنقيحات مشروع القرار الاستعاضة عن الكلمة الأولى في الفقرة الثامنة من الديباجة بكلمة "ترحب"، والاستعاضة عن كلمتي "مؤقتاً" في السطر الأول من الفقرة ١٥ بعبارة "على أساس استثنائي ومؤقت".

١٢ - وقالت إن الأرجنتين، وأنغيغوا وبربودا، وكوت ديفوار، وكينيا، وباراغواي، وزمبابوي، والرأس الأخضر، وسان مارينو، وبوركينا فاسو، وتوغو، وتيمور-لشتي، وفنزويلا، والبوسنة والهرسك، وبوليفيا، وبلير، وإستونيا، وبنغلاديش، وإكوادور، والجمهورية الدومينيكية، وإندونيسيا، ومالي، ومدغشقر أعربت عن رغبتها في الانضمام إلى كوستا ريكا، وإسرائيل، وملاوي، وناميبيا، وجمهورية كوريا، ومقدونيا، وسويسرا، وتركيا في تقديم مشروع القرار.

البند ٦٨ من جدول الأعمال: قضايا السكان الأصليين (A/60/270 and Add.1, and A/60/358)

١٣ - السيد شولفينك (مدير شعبة السياسة الاجتماعية والتنمية، إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية): تكلم باسم السيد خوسيه أنطونيو أوكامبو، وكيل الأمين العام لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، فقال إن أغلبية السكان الأصليين في العالم ما زالوا يعيشون

مشروع القرار A/C.3/60/L.15: مستقبل عمل المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة

٧ - السيدة بوين (جامايكا): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فقدمت مشروع القرار، وأوضحت أن المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، بتوسيعه آفاقه، قد لبي الاحتياجات من البحوث المتصلة بالقضايا النسائية في البلدان النامية. وإن المعهد يسعى إلى ضمان عملياته في المستقبل على أساس أكثر قابلية للتنبؤ وأكثر استدامة.

٨ - وقالت إن المكسيك، والعراق، وبنغلاديش أعربت عن رغبتها في الانضمام إلى قائمة مقدمي مشروع القرار.

مشروع القرار A/C.3/60/L.16: العنف ضد العاملات المهاجرات

٩ - السيد دي ليون (الفلبين): تكلم باسم إندونيسيا وبيرو وإكوادور وباراغواي أيضاً فقدم مشروع القرار، وقال إنه يهدف إلى زيادة الحساسية الجنسانية في الهجرة وإبراز حقيقة أن العاملات المهاجرات يحتجن إلى حماية خاصة. وأضاف أن مشروع القرار يعكس تطورات وقعت مؤخراً مثل زيادة تأنيث الهجرة الدولية، وميل المهاجرات إلى العمل في الاقتصاد غير النظامي، والحاجة إلى تمكين العاملات المهاجرات، واعتماد سياسات جنسانية بشأن الهجرة.

١٠ - وقال إن تونس، والسنغال، والمغرب، وغواتيمالا، وبوركينا فاسو، وبوليفيا، وبنغلاديش، ومنغوليا، ونيجيريا، وكولومبيا، وكوت ديفوار أبدت رغبتها في الانضمام إلى قائمة مقدمي مشروع القرار.

متناسقة مع الأرض. ومن الواضح أن عالماً تنخر نسيجه التفاوتات الاجتماعية-الاقتصادية، والصراعات، وفقدان الأمن، والفقر المدقع لا يمكن أن يستدام ما لم تعالج هذه المشاكل معالجةً تاريخيةً مترابطة. ويجب على صانعي سياسة التنمية في الدول الأعضاء أن يستفيدوا من تلك الفلسفة لإحداث تغيير إيجابي ملموس في حياة الشعوب الأصلية.

١٧- وأشار السيد شولفنك إلى الدورة الرابعة للمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، التي عقدت في أيار/مايو ٢٠٠٥. وركز على الهدفين الأول والثاني من الأهداف الإنمائية للألفية بقدر ما يتصلان بالشعوب الأصلية، فيما يتعلق بالقضاء على الفقر المدقع وتوفير التعليم الأساسي للجميع. وأسفرت الدورة عن عدد من التوصيات الرئيسية، وُجّهت إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك إلى الحكومات، ومنظمات الشعوب الأصلية وغيرها من المنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني. وقال إن المنتدى عيّن مقررَيْن خاصَيْن لتحليل حالة تنفيذ توصياته السابقة بغية تحديد أولوياتها، وإعداد وثيقة عن أساليب المنتدى في العمل، وإقامة علاقات إنتاجية مع المنتدى الحكومي-الدولي المعني بالغابات. ورتب أيضاً عقد اجتماع خبراء بشأن المعارف التقليدية للشعوب الأصلية، عُقد مؤخراً في مدينة بنما.

١٨- وأشار إلى أن مسودة برنامج عمل شامل قد وضعت في العام السابق للعقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم، وأن الصندوق الاستئماني الذي أنشئ للعقد قد تلقى بالفعل أول مساهمة فيه. يضاف إلى ذلك أن فريق الدعم المشترك بين الوكالات والمعني بقضايا الشعوب الأصلية، قد ازدادت عضويته فُضمَّ ٢٣ كياناً من كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية-الدولية الأخرى في حملة أعضائه. وركّز اجتماعه المنعقد في عام ٢٠٠٥ على المستويين الإقليمي والقطري لمنظومة الأمم المتحدة، وهدف إلى رفع

على هامش المجتمع. ويبلغ عددهم نحو ٣٧٠ مليون نسمة، أي ما يعادل واحداً من عشرين من سكان العالم تقريباً وهم يشكلون أكثر من عُشر الفقراء في العالم. وخلص تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤، الذي نشره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى نتيجة مؤداها أن النفقات العمومية على الخدمات الاجتماعية الأساسية في كثير من البلدان "تميز بصورة منهجية ضد الأقليات والسكان الأصليين". وينبغي أن يواصل جدول أعمال الأمم المتحدة للتنمية التركيز على قضايا السكان الأصليين، بما في ذلك التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والثقافة، والبيئة، والتعليم، والصحة، وحقوق الإنسان.

١٤- وأشار إلى أن المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية أصدر توصيات في عدة مجالات رئيسية ولاحظ أنه، ما لم تؤخذ أصوات الشعوب الأصلية في الحسبان، قد تؤدي عمليات تحديد أهداف الألفية إلى خسارة سريعة في الأرض والموارد الطبيعية وتعجل استيعاب مجموعات السكان الأصليين، وبذلك تطيل تمهيشها وفقرها وتزيد سوءاً. وأوصى المنتدى بأن تنظر الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة في تعريفات الفقر المدقع التي وضعتها الشعوب الأصلية. وشدد المنتدى أيضاً على القول إن التعليم يجب أن يأخذ في الحسبان هويات الشعوب الأصلية، ولغاتها، وثقافتها، ومعارفها التقليدية.

١٥- وقال إنه تم، كجزء من العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم، إعداد مسودة برنامج عمل شامل له خمسة أهداف رئيسية، وهي: عدم التمييز والشمول، والمشاركة التامة والفعالة، والتنمية مع الثقافة والهوية، ووضع برامج وميزانيات موجهة، وتعزيز الرصد والمساءلة.

١٦- وأشار إلى أن الشعوب الأصلية تعتقد أن المستقبل المستدام يكمن في ضمان الرفاه الجماعي والحفاظ على علاقة

على أساس الأصل الإثني والجنس، وبلاء عمل الأطفال أمور تثير القلق بوجه خاص.

٢١- وقال إنه ما زال يتلقّى تقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية، بما في ذلك عمليات القتل خارج نطاق القضاء، والتهديد بالقتل، وقلة إمكانيات الوصول إلى الموارد الطبيعية، والخدمات الاجتماعية الأساسية. بل إنه على الرغم من الجهود المبذولة حالياً لتنفيذ توصيات المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية لعام ٢٠٠٢، المعقود في ديربان، ما زالت ترد تقارير عن حالات كثيرة من التمييز على أساس إثني. وفي الوقت نفسه يوجد اتجاه متزايد لتجريم الحركات المشروعة التي تلتزم الاعتراف بحقوقها الإنسانية والاجتماعية، بحجة مكافحة الإرهاب. يضاف إلى ذلك أن الشعوب الأصلية تعاني بوجه خاص من أوضاع الصراع المسلح في أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا؛ وفي بعض الحالات تكون حياتها نفسها معرضة للخطر. وأضاف أنه على اتصال منتظم مع المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية بشأن هذه الأوضاع، كما طلبت منه لجنة حقوق الإنسان. وقال إن المنع هو المفتاح، مما يشير إلى إلحاح الحاجة إلى إقامة آليات إنذار مبكر.

٢٢- وأشار إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وبوجه خاص إلى الالتزامات المحددة بدعم حقوق الإنسان للشعوب الأصلية، فحث الدول الأعضاء على امتثال اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩، المتعلقة بالشعوب الأصلية والقبلية، والتصديق عليها في نهاية المطاف. وأعرب عن أمله في أن يتم قريباً الانتهاء من صياغة إعلان يصدر عن الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

٢٣- السيد وود (المملكة المتحدة): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي فسأل إن كانت ثمة مجالات معينة في الأهداف الإنمائية للألفية ينبغي التماس إدخال تحسينات عليها لصالح

مستوى الوعي بولاية المنتدى الدائم وتوصياته، وتعزيز التنسيق في قضايا الشعوب الأصلية، والعمل على تنفيذ توصيات المنتدى. وقال إن الالتزام القوي الذي أبدى في المنظومة رددت صداه الدول الأعضاء في قرار الجمعية العامة ١٧٤/٥٩. ودعا الدول الأعضاء إلى المساهمة في صندوق التبرعات لقضايا الشعوب الأصلية.

١٩- السيد ستافنهاغن (المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية): قدم تقريره (A/60/358)، وأكد أهمية الأهداف الإنمائية للألفية للشعوب الأصلية، لا سيما القضاء على الفقر المدقع والجوع، وتعميم التعليم الابتدائي. وأشار إلى أهمية التعاون الذي لقيه من المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية. وقال إن الفقر، وهو ظاهرة متعددة الجوانب، وواحد من أخطر انتهاكات حقوق الإنسان، له آثار مدمرة جداً على الشعوب الأصلية، وهو أكثر إضراراً بالنساء الأصليات. وينبغي اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة هذه المشكلة، باعتبارها مسألة ملحة، وينبغي إجراء مشاورات بشأنها مع المجتمعات المحلية المعنية، وينبغي اعتبار هذه المشاورات مُدخلات أساسية من مُدخلات السياسة، لا مجرد شيء شكلي.

٢٠- وقال إن من أهم العوائق التي تحول دون تمتع الشعوب الأصلية بحقوق الإنسان الصعوبات التي تواجهها في الحصول التام على خدمات التعليم، لا سيما في حالة البنات؛ فالتعليم الذي يوفرهن لا يقصّر فقط عن بلوغ المستويات الدنيا، وهو بوجه عام أردأ نوعياً مما يتاح لبقية السكان، لكنه أيضاً غير ملائم، ويؤدي إلى ارتفاع نسبة التسرب من المدرسة. ومع أنه تم إحراز شيء من التقدم في هذا المجال، لا يمكن تحقيق هدف توفير التعليم الابتدائي للبنات والأولاد إلا باتخاذ تدابير محددة بالتشاور مع المجتمعات المحلية للسكان الأصليين أنفسهم. وأضاف أن التمييز في المدارس والأسرة

٢٧- السيد ستانفهاغن (المقرر الخاص): رد على مندوب المملكة المتحدة فقال إن الأهداف الإنمائية للألفية يجب أن تأخذ في الحسبان حقوق الإنسان لجميع الشعوب، بمن في ذلك الشعوب الأصلية، لا سيما فيما يتعلق بالقضاء على الفقر، وتعميم التعليم الابتدائي للجميع والقضاء على التمييز ضد المرأة. وينبغي إدخال حق هذه الشعوب في المشاركة والموافقة المسبقتين في السياسة العامة، لا سيما في أمور الاستثمار والتشريع التي تؤثر فيهم، وفقاً لما تنص عليه اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩.

٢٨- وأضاف أنه سيتصل بلجنة الصليب الأحمر الدولية في أسرع وقت ممكن بشأن القضايا المتعلقة بانتهاك حقوق الإنسان في الصراعات المسلحة. وقال إن لجنة حقوق الإنسان طلبت منه أن يدرس الادعاءات بنشاط إرهابي، التي توجه إلى مجموعات من السكان الأصليين، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. ودعا البلدان إلى تقديم معلومات إليه عن التدابير المتخذة أو المعترمة اتخاذها لتنفيذ توصيات لجنة حقوق الإنسان ذات الصلة.

٢٩- فيما يتعلق بالشواغل التي أعربت عنها مندوبة غواتيمالا، قال إنه يود أن يعرب عن أسفه للدمار الذي لحق بالبلد نتيجة الإعصار الذي هب مؤخراً وأضاف إلى معاناة الناس المنكوبين من قبل. وأكد أن المساعدة الإنسانية، على أهميتها، ليست كافية. والأضرار التي تسببها هذه الكوارث في بعض الأحيان تعود إلى رداءة السياسات الاقتصادية والاجتماعية. وينبغي إعادة النظر في هذه السياسات لتمكين الشعوب الأصلية من إبداء رأيها في التنمية واستعمال الموارد الطبيعية، مع المراعاة الواجبة لهويتها الثقافية وللبيئة.

٣٠- المطران ميلبوري (المراقب عن الكرسي الرسولي): أشار مع القلق إلى الصراعات التي يمكن أن تُتخذ، دون حق، ذريعة لتضييق الخناق على حقوق الإنسان للشعوب

الشعوب الأصلية. وقال إنه يود أيضاً أن يعلم إن كان المقرر الخاص قد اتصل بلجنة الصليب الأحمر الدولية بشأن الشعوب الأصلية في حالات الصراع. وأخيراً طلب منه أن يعطي أمثلة محددة على أعمال مكافحة الإرهاب التي استُخدمت ذريعة لتضييق الخناق على الشعوب الأصلية.

٢٤- السيد علاني (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن معاملة الشعوب الأصلية عامل هام في أي تقييم لحالة حقوق الإنسان في أي بلد؛ فهذه التقييمات لازمة لكي تؤخذ في الحسبان أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بالبيئة، كذلك مسألة حقها في تقرير المصير مسألة ذات أهمية بالغة. وقال إن الزيارات الرسمية التي يقوم بها المقرر الخاص للبلدان تعطي المجتمع الدولي وسيلة قيّمة لتحسين الوضع. فقد قال المقرر الخاص إن السكان الأصليين في كندا يتعرضون في كثير من الأحيان للتمييز وانتهاك حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية. وطلب من المقرر الخاص أن يصف رد فعل الحكومة الكندية لتعليقاته وأن يساهم في الحديث عن مختلف جوانب حق الشعوب الأصلية في تقرير المصير، مع الإشارة بوجه خاص إلى كيفية تحقيق تقرير المصير في البلدان التي تعيش فيها هذه الشعوب.

٢٥- تولى السيد أنشور (إندونيسيا)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

٢٦- السيدة تاراسينا سيكايرا (غواتيمالا): أكدت أن السكان الأصليين في بلدها ملتصقون بالأرض الأم ويعتمدون على الموارد الطبيعية، وسألت كيف يمكن تقليل الضعف الناتج عن اعتمادهم على هذه الموارد إلى الحد الأدنى. وأشارت إلى أن الأموال المتاحة بموجب الأهداف الإنمائية للألفية مكرسة لاحتياجات الطوارئ في حالات الكوارث، ولذلك لا يمكن استخدامها لدعم تنمية الشعوب الأصلية، ومن ثم ستظل هذه الشعوب متخلفة.

الأصلية لتمكينها من المشاركة مشاركة أفضل في اتخاذ القرارات على جميع المستويات.

٣٤- وقالت إنه يجب إعطاء الأولوية لوضع اللمسات الأخيرة على إعلان يصدر عن الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية للعقد الثاني. وستواصل الجماعة الكاريبية العمل مع الفريق العامل التابع للجنة حقوق الإنسان لتحقيق هذه الغاية. ويجب ألا يقصر الإعلان عن بلوغ المعايير الدولية، ويجب أن يجد الفريق العامل أساليب ابتكارية لوضع عمله في صيغته النهائية.

٣٥- السيدة غارسيا-ماتوس (جمهورية فنزويلا البوليفارية): تكلمت باسم جماعة دول الأنديز (بوليفيا، وكولومبيا، وإكوادور، وبيرو، وجمهورية فنزويلا البوليفارية)، فقالت إن جماعة دول الأنديز اعتمدت خطة متكاملة للتنمية الاجتماعية، تضم ٢٠ مشروعاً للقضاء على الفقر، وتوفير الصحة والتعليم لأشد الناس حرماناً. وقد نجحت جماعة دول الأنديز في تعريف استراتيجية مجتمعية للتماسك الاجتماعي، بواسطتها يسهم التكامل في تحقيق الهدف المشترك، المتمثل في التغلب على فقر الشعوب الأصلية واستبعادها وعدم مساواتها بالغير.

٣٦- بموجب ميثاق جماعة دول الأنديز لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، الذي اعتمد في عام ٢٠٠٢، تعزز جماعة دول الأنديز عدم التمييز ضد الشعوب الأصلية ومشاركتها مشاركة فعالة في القرارات التي تؤثر تأثيراً مباشراً أو غير مباشر في طريقة حياتها وسلامتها الثقافية كشعوب أصلية. وتؤيد جماعة دول الأنديز تأييداً قوياً كل الجهود الرامية إلى تعزيز وحماية الحقوق والحريات الأساسية للشعوب الأصلية في مجالات كالهوية اللغوية، والتراث الثقافي، والتقاليد التاريخية. وهي تؤكد أيضاً الحاجة إلى تعزيز وزيادة التعاون الدولي لمعالجة المشاكل التي تواجه الشعوب الأصلية في

الأصلية. وسأل إن كان قد حصل أي تغيير ملحوظ فيما يتعلق بحالة الشعوب الأصلية منذ ما حدث مؤخراً نسبياً من تعيين أهمية الحصول على موافقتهم المسبقة التي يعطونها بحرية وعن علم.

٣١- السيد ستافنهاغن (المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية): قال إن ثمة اتفاقاً متزايداً على ضرورة ممارسة حق المشاورة، لكن الحكومات والسلطات وحتى المنظمات متعددة الأطراف لا تستشير مجموعات السكان الأصليين دائماً استشارة كافية قبل أن تتخذ قراراتها. لذلك، من الأهمية بمكان وضع منهجية مناسبة لإجراءات التشاور تكون مرضية للشعوب الأصلية ذاتها.

٣٢- السيدة شومان (بليز): تكلمت باسم الجماعة الكاريبية، فقالت إن أنشطة العقد الأول للشعوب الأصلية في العالم قد أسفرت عن تفهّم متعاظم للعقبات التي تواجهها الشعوب الأصلية في المحافظة على ثقافتها، وأسباب معيشتها، ومجتمعاتها. وكان من أكبر منجزات العقد الأول إنشاء المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، الذي قدّم طريقة منهجية للتصدي للتحديات التي تواجه الشعوب الأصلية. ويجب أن يؤخذ عمل المنتدى في الحسبان على أتم وجه في خطة العمل للعقد الثاني؛ وقالت إن الجماعة الكاريبية تؤيد أهدافه الرئيسية الخمسة.

٣٣- قالت إن الشعوب الأصلية، وإن كانت نوعية حياتها قد تحسنت، ما زالت من أفقر فئات الشعب وأكثرها تهميشاً في بلدان كثيرة. لذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يبذل مزيداً من الجهود لضمان تمتّع جميع الشعوب الأصلية بحقوق الإنسان تمتّعاً كاملاً وإدخال تحسينات ملموسة على أحوال معيشتها. ويجب تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية للشعوب

ومن الأهمية بمكان أن تؤيد جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة وتنفيذ جمع البيانات عن الشعوب الأصلية وتجربتها. وأضافت أن البيانات الإحصائية تشكل خطوة أساسية لتعزيز قدرة الحكومات والشعوب الأصلية على تقييم وضعها وتصميم حلول تشاركية. وقالت إن قضايا الشعوب الأصلية من بين أولويات إستونيا، ذات التاريخ الطويل في تأييد لغات وثقافات الشعوب الفنلندية-الأوغريكية، بالتعاون في ميداني التعليم والعلوم. وإن من الأهمية بمكان أن يعزز المجتمع الدولي هيئات مثل المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، بإعطائها موارد مالية وتقنية وتنفيذ توصياتها وسياساتها.

٤١ - السيد ثوميل (ألمانيا): قال إن بلده تعهد بالتبرع بمبلغ ٧٥ ٠٠٠ دولار لصندوق الأمم المتحدة للتبرعات للعقد. وإن ألمانيا تؤيد الأهداف الرئيسية للعقدين الأول والثاني تأييداً تاماً، وستواصل تقديم الدعم، بخاصة عن طريق التعاون الإنمائي الدولي.

٤٢ - وقال إن قضايا الشعوب الأصلية أثناء العقد الثاني تتصل بتعميم حقوق الإنسان والمعايير الجنسانية باستمرار؛ ومواءمة وتنسيق استراتيجيات مصارف التنمية متعددة الأطراف، وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، والمنظمات الإقليمية والجهات المانحة الوطنية؛ ووضع استراتيجيات وتنفيذ مشاريع تفيد الشعوب الأصلية فائدة مباشرة؛ وزيادة تنظيم هذه المجموعات ومشاركتها الفعالة.

٤٣ - وقال إنه يتطلع قُدمًا إلى الاجتماع القادم للفريق العامل التابع للجنة حقوق الإنسان، المعني بمسودة إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وقال إن بلده سيشترك مشاركة فعالة في مداولات هذا الفريق. وأعرب عن أمله في أن يتمكن كل الأطراف، بروح التوافق، من وضع الصيغة النهائية لنص ينصف الشعوب الأصلية في

مجالات الصحة، والتعليم، والثقافة، والبيئة، والتنمية الاجتماعية-الاقتصادية. فسياسات التنمية بحاجة إلى إعادة تعريفها على الصعيد العالمي لتشمل نهجاً منصفاً وملائماً ثقافياً، له أهداف محددة بوضوح للشعوب الأصلية، لا سيما نساء هذه الشعوب وأطفالها وشبابها.

٣٧ - وقالت إن جماعة دول الأنديز تأمل في اعتماد خطة العمل للعقد الثاني عما قريب بتوافق الآراء وأن ينتج العقد الثاني وثيقة من وثائق الأمم المتحدة تكون ذات طبيعة ملزمة لحماية حقوق الشعوب الأصلية.

٣٨ - السيدة إنتلمان (إستونيا): أعربت عن الأسف لأنه لم يتحقق إصدار إعلان حقوق الشعوب الأصلية، وهو أحد الأهداف الرئيسية للعقد الأول. ويجب أن يكون إنجاز وثيقة قوية بسرعة أولوية للفريق العامل التابع للجنة حقوق الإنسان. ويجب على كل الأطراف المعنية بالمفاوضات أن تبذل قصارى جهدها لتقديم مسودة إعلان لاعتمادها في أسرع وقت ممكن.

٣٩ - وأضافت قائلة إنه يجب أن يُنظرَ إلى تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، بقدر ما تنطبق على الشعوب الأصلية، في سياق إعلان الألفية - وهو السياق الأعم. فمن حق الشعوب الأصلية أن تستفيد من هذه الأهداف، ومن الأهداف والتطلعات الأخرى الواردة في الإعلان بقدر ما تستفيد جميع الشعوب الأخرى. ويجب أن تتناول جهود المجتمع الدولي لمعالجة الفقر احتياجات الشعوب الأصلية وحقوقها وأحوالها. ويجب أن يشدد برنامج عمل العقد الثاني تشديداً قوياً على تنفيذ جميع الأهداف الإنمائية للألفية وعلى تحسين رصد تنفيذها.

٤٠ - وأشارت إلى أن تنفيذ برنامج العمل تنفيذاً فعالاً يتوقف على مشاركة الشعوب الأصلية مشاركة تامة في تعريف الاستراتيجيات القومية التي تهمها ورصدها وتقييمها.

على اعتماد سياسات وبرامج موجهة، بالاشتراك مع الشعوب الأصلية والمنظمات غير الحكومية.

٤٦- السيدة كريتشلو (غيانا): قالت إن وفدها مسرور جداً بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج أنشطة العقد الدولي للشعوب الأصلية في العالم (A/59/277). وقالت إن المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية ساهم مساهمة كبيرة في التطورات التي حصلت خلال العقد الماضي، مثل تحسين وصول السكان الأصليين إلى مشاريع التنمية وزيادة مشاركتها في السلطات المحلية.

٤٧- وقالت إن غيانا، تمثيلاً مع دستورها وميثاق المجتمع المدني للجماعة الكاريبية، أكدت من جديد مساهمة الشعوب الأصلية في عملية التنمية وستظل ملتزمة باحترام تراث هذه الشعوب وأسلوب حياتها. وأضافت أن غيانا من البلدان القليلة التي شهدت ازدياداً لسكانها الأصليين. وتعطى التشريعات الوطنية للشعب الأصلي نفس الحقوق والمركز التي تعطى للمواطنين الآخرين، واعتمدت عبر السنين سياسات وبرامج تضمن له المشاركة في الحياة الوطنية مشاركة تامة على قدم المساواة مع الآخرين. وأشارت إلى أن التزام حكومتها بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ترك أثراً إيجابياً على المجتمعات الأصلية، فأصبحت لديها إمكانيات أفضل للحصول على التعليم الجيد والعناية الصحية الجيدة. وثمة مشاريع رائدة جارية الآن لتعليم اللغة الأصلية في المدارس الابتدائية.

٤٨- وقالت إن الحكومة تعالج الآن قضايا حقوق الإنسان وحقوق الأرض والحد من الفقر. وهي تقوم بمبادرات لزيادة إمكانيات العمل المتاحة للهنود الأمريكيين بتطوير مشاريع صغيرة وتقديم مساعدة تقنية لزيادة الإنتاجية الزراعية. وأدى البنك الدولي أيضاً دوراً فاعلاً في تعزيز الخدمات العمومية

مطلبها المشروع بالتمتع في كل حقوق الإنسان والحريات الأساسية تمتعاً تاماً.

٤٤- السيد سافوا (فيجي): أيد الأهداف الرئيسية الخمسة للعقد الثاني وأيد موضوع "جدول أعمال للحياة"، باعتباره أنسب موضوع للعقد. وقال إن فيجي ترحب بالنداء الوارد في تقرير الأمين العام (A/60/270) إلى جميع الدول لوضع سياسات تعكس اتجاه مفاهيم الشعوب غير الأصلية لثقافات الشعوب الأصلية، وهي مفاهيم تركز على الإثنية. وهي تؤيد أيضاً التوصية باستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال لدعم وتشجيع التنوع الثقافي والحفاظ على لغات الشعوب الأصلية، وهوياتها المتميزة، ومعارفها التقليدية، وتشجيعها على النحو الذي ترى أنه أفضل ما يكون للنهوض بأهداف هذه الشعوب.

٤٥- وقال إن وفده يلاحظ مع التقدير التشديد على توفير التعليم الجيد باللغة الأصلية، وعلى التعليم الثنائي اللغة والمتعدد الثقافات، الحساس لوجهات النظر الكلية للشعوب الأصلية إزاء العالم، ولغاتها ومعارفها التقليدية. ويرحب أيضاً بحض الدول على اتخاذ تدابير تشريعية لإزالة السياسات والممارسات الوطنية التي تخلق مزيداً من الصعوبات أمام تمتع أطفال الشعوب الأصلية بحقوقهم في التعليم. وترحب فيجي أيضاً بالتوصية التي تحض الحكومات على دمج نظم العدل التقليدية في التشريع الوطني امثالاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير الدولية للعدالة. وبينما يؤيد وفده التوصيات الواردة في التقرير والمتصلة بالصحة، فإن شاغله الرئيسي يركز على الممارسات الثقافية التي تترك أثراً سلبياً على الصحة، بما في ذلك تشويه العضو التناسلي للأنثى، وتعاطي المسكرات، وزواج الأطفال، والعنف ضد المرأة والطفل. ولوقف هذه الممارسات، يحث وفده جميع الدول الأعضاء

٥١- وقالت إنه يجب الاعتراف بالصلة الطبيعية بين السكان الأصليين وأرض أجدادهم، التي تمتد إلى ما وراء الحدود المعترف بها دولياً؛ وقد تأثروا تأثراً شديداً بمشاريع التنمية، والتلوث، والتغيرات البيئية، واستخدام الأرض للأغراض العسكرية، والصراع المسلح. ونظراً إلى أن مجتمعات أصلية كثيرة تعتمد على الصيد البري والبحري وجمع الموارد ورعي المواشي تأثرت أسباب معيشتها وأسلوب حياتها التقليدي تأثراً غير متناسب بحركات الهجرة.

٥٢- وقالت أيضاً إنه يجب شمول السكان الأصليين بالسياسات والبرامج الدولية والإقليمية والوطنية. وأشارت إلى أن المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية أوصى، في دورته الثالثة، المعقودة في أيار/مايو ٢٠٠٤، بالقيام بمبادرة جديدة برعاية المنظمة الدولية للهجرة، تتناول بموجبها المنظمة وغيرها من أصحاب المصالح القضايا المتصلة بالمهاجرين الأصليين وضعف المهاجرين الأصليين بوجه خاص، وكذلك عدم وجود البيانات الكافية عنهم والانتباه لمشاكلهم. وقال إن المنظمة الدولية للهجرة ملتزمة بمعالجة هذه القضايا، وكذلك الصلة بين الهجرة الدولية والتنمية، أثناء الحوار الرفيع المستوى الذي سيجري بشأن هذا البند، وتقدم تأييدها لبرنامج عمل العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم.

٥٣- السيد هابلوك (منظمة العمل الدولية): قال إنه منذ اعتماد الاتفاقية المتعلقة بحماية ودمج السكان الأصليين وغيرهم من السكان القبلين وشبه القبلين في البلدان المستقلة (الاتفاقية رقم ١٦٩)، التي يُعترف دولياً بأنها أهم وثيقة في هذا الموضوع، ظهر وعي جديد بمكان الشعوب الأصلية والقبلية ودورها في المجتمعات في مختلف أنحاء العالم ظهوراً قوياً. وفي هذا السياق أخذت منظمة العمل الدولية في

للهند الأمريكيين، وقدم مساعدة لحكومة غيانا لتنقيح التشريعات المتعلقة بالهند الأمريكيين.

٤٩- وأفادت بأن حكومتها تتفق بوجه عام مع مسودة برنامج عمل العقد الدولي الثاني لقضايا الشعوب الأصلية في العالم (A/60/270) وتؤيد اعتماد الشعار "شراكة من أجل مزيد من العمل". وهي ترى أن المرونة والنهج الابتكارية ستتغلب على العقبات التي حالت دون إجراء تعداد سكاني، ووضع الصيغة النهائية لمسودة إعلان حقوق الشعوب الأصلية. وقالت إنه يجب إعطاء الشعوب الأصلية في الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية فرصاً أكبر للمشاركة في عمل المنتدى الدائم. ويدعو وفدها أيضاً إلى إنشاء صندوق تبرعات للعقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم، ويكرر الإعراب عن التزامه بدمجها وتنميتها بصورة كاملة.

٥٠- السيد دال أوليو (المنظمة الدولية للهجرة): قال إنه يجب لدى معالجة حقوق السكان الأصليين عدم إغفال العلاقة بين السكان الأصليين والمهاجرين. فالمهاجرون والسكان الأصليون، على حد سواء، خبروا التهميش الاجتماعي. والواقع أن المهاجرين من السكان الأصليين يعانون من التهميش أكثر مما يعانون المهاجرون الآخرون. فإمكانيات حصولهم على التعليم وفرص العمل والعناية الصحية والخدمات الأخرى، إمكانيات محدودة، ويواجهون قيوداً على السفر داخل بلدانهم وإلى الخارج. علاوة على ذلك، نظراً إلى الصلة بين الاتجار والتمييز الإثني والتهميش الاجتماعي فإن السكان الأصليين، لا سيما النساء والأطفال منهم، أكثر ما يكونون عرضة للاتجار بهم. وأفادت الدراسات أيضاً بتزايد عدد حالات نقل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى النساء الأصليين اللائي يُرغمُن على البغاء أو العمل القسري.

٥٧- وقال إن منظمة العمل الدولية ستدرس أثر الأهداف الإنمائية للألفية على الشعوب الأصلية بإجراء ثلاث دراسات

٥٤- وقال أيضاً إن منظمة العمل الدولية أكدت من جديد وبقوة التزامها المستمر بحقوق الشعوب الأصلية، بواسطة اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة. وأشار إلى أن قرار الجمعية العامة ٥٧/٥٩ دعا الدول الأعضاء ومنظمات الأمم المتحدة إلى النظر في تقرير اللجنة المعنون "عولمة عادلة: توفير الفرص للجميع" (A/59/98-E/2004/79).

٥٥- وقال إن الشعوب الأصلية تساوي نحو ٥ في المائة من مجموع سكان العالم، لكنها تشكل أكثر من ١٥ في المائة من الفقراء. وإن تفشّي الفقر المدقع في هذه الشعوب أعلى منه في الفئات الاجتماعية الأخرى. وتعاني النساء الأصلية والقبليات نفس الحرمان الذي يعانيه الرجال الأصليون والقبليون، لكنهنّ يواجهن في الغالب عوائق إضافية تتصل بنجنسهنّ وأعمارهنّ.

٥٦- وأشار إلى أنه منذ عام ١٩٩٩ أصبحت الوثائق الاستراتيجية للحد من الفقر الإطارَ الإجمالي للإقراض والإعفاء من الديون والتعاون الإنمائي في البلدان ذات الدخل المنخفض. وقُصِدَ بالعمليات المؤدية إلى تعريف الوثائق الاستراتيجية للحد من الفقر أن تكون مفتوحة وتشاركية. غير أن المبادئ التوجيهية المتصلة بها صممت عن إشراك الشعوب الأصلية والقبلية. وفي إطار متابعة الإجراءات المتعلقة بالقضاء على التمييز في العمل، تقوم منظمة العمل الدولية بوضع الصيغة النهائية لمراجعةٍ إثنية للوثائق الاستراتيجية للحد من الفقر في ١٤ بلداً، لكي تتحقق مما إذا كانت حقوق الشعوب الأصلية والقبلية واحتياجاتها وتطلعاتها قد أُخِذَت في الحسبان، وكيف أُخِذَت، وما إذا كانت هذه الشعوب قد أُشْرِكَت في المشاورات التي أُجريت لإعداد الوثائق الاستراتيجية للحد من الفقر.

٦٠- وأضاف أن اللجنة تناقش حالياً معايير حماية التعبيرات الثقافية التقليدية والمعارف التقليدية لأغراض منها

التعبيرات الثقافية التقليدية، وجردها، ونشرها، وإعادة استخدامها.

٦٣- وأضاف أن مشاركة المجتمعات الأصلية والمحلية في عمل اللجنة كانت جانباً هاماً من جوانب عمل المنظمة العالمية للملكية الفكرية. وبادرت اللجنة باتخاذ عدة خطوات ابتكارية لتحسين مشاركة الشعوب الأصلية في بداية كل دورة من دورات اللجنة. ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، أنشأت المنظمة العالمية للملكية الفكرية صندوق تبرعات للمجتمعات الأصلية والمحلية، يكرّس كله لتمويل تكاليف سفر أفراد المجتمعات الأصلية والمحلية وإقامتهم أثناء مشاركتهم في دورات اللجنة التي ستعقد في جنيف.

٦٤- واختتم كلمته بالقول إن المنظمة العالمية للملكية الفكرية تعاونت مع الأمم المتحدة ووكالاتها في الأمور المتعلقة بقضايا الشعوب الأصلية، بما في ذلك دراسة تقنية لما يلزم لتقديم طلبات براءات لتسجيل الموارد الوراثية بناء على طلب مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي. وتعمل المنظمة العالمية أيضاً في تعاون وثيق مع المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، وهي عضو متحمس في الفريق المشترك بين الوكالات لدعم المنتدى الدائم.

رفعت الجلسة في الساعة ١٢/٤٣.

تمكين المجتمعات المحلية، وتشجيع الابتكار والإبداع لدى هذه المجتمعات، وتعزيز الحرية الفنية الفكرية، والبحث والتبادل الثقافي، وحظر حقوق الملكية الفكرية غير المأذون بها، ومنع الاستيلاء على التعبيرات الثقافية التقليدية وتعبيرات الفنون الشعبية.

٦١- وقال إن الشعوب الأصلية تستغل أدوات الملكية الفكرية بصورة متزايدة. بالإضافة إلى ذلك سُجِّلَت المؤشرات الجغرافية فيما يتعلق بالحرف اليدوية في البرتغال والمكسيك والاتحاد الروسي. وسُجِّلَ شعب الماوري في نيوزيلندا شهادة ماركة مسجلة لضمان أصالة الفنون الإبداعية الماورية وجودها. وتقوم عدة بلدان وأقاليم في الوقت الحاضر، مثل البلدان الجزرية في المحيط الهادئ، بتحديث قوانينها المتعلقة بالملكية الفكرية لضمان مزيد من الحماية لحقوق الشعوب الأصلية. وتنظر أستراليا، وبنما، وبيرو، وتايلند، وجنوب إفريقيا، والهند، على سبيل المثال لا الحصر، في اتخاذ تدابير وتشريعات محددة، أو اتخذت بالفعل تدابير وتشريعات محددة لتوفير حماية شبيهة بحقوق الملكية الفكرية للمعارف التقليدية والتعبيرات عن الثقافة التقليدية.

٦٢- وذكر أن المنظمة العالمية للملكية الفكرية قدمت مساعدة للبلدان النامية والمجتمعات التقليدية والأصلية في بلدان ومناطق إقليمية مختلفة، تشمل سلسلة من حلقات العمل لرفع مستوى الوعي والتدريب للنساء الأصلات في بنما، ركزت على استخدام أدوات الملكية الفكرية لحماية حرفهن اليدوية لفائدتهن الثقافية والاقتصادية. وتقوم المنظمة العالمية للملكية الفكرية بتطوير مجموعة أدوات لتعريف وإدارة آثار توثيق المعارف التقليدية على الملكية الفكرية. وتقوم المنظمة العالمية أيضاً بتطوير ممارسات جيدة ومبادئ توجيهية للمتاحف والمحفوظات، والمكتبات، والباحثين، تتناول مسائل الملكية الفكرية التي تنشأ أثناء تسجيل